S/PV.8323 الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٣٢٣

الخميس، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة سامسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1824793 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. وأعتقد أنها كانت رئاسة متميزة من جانب زملائنا السويديين، وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير سكوغ وكافة أعضاء الفريق السويدي على المهارة الدبلوماسية الكبيرة والابتكار والإبداع التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. وأشكرهم جزيل الشكر على ذلك.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيثس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيثس.

السيد غريفيثس (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نجتمع في وقت مهم. لقد انقضى عامان – فترة زمنية طويلة جدا – منذ أتيحت للشعب اليمني فرصة للتوصل إلى حل تفاوضي لإنهاء هذه الحرب.

لذلك لدينا اليوم، ونحن نجتمع هنا، الفرصة لتقييم فرص السلام، وآمل أن نبدأ الرحلة الشاقة التي يكتنفها عدم اليقين بعيدا عن الحرب.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، كان لي شرف الاجتماع مع رجل عاش مهمة إحلال السلام وتحقيق المصالحة. أشير هنا إلى سمو أمير دولة الكويت. ولا يسعني أن أتذكر بسهولة شخصا واجه بنجاح تحدي الحرب ثم تحدي السلام، الذي نجح في إحلاله، والذي بين لنا بوضوح كيفية الانتقال من الحرب إلى السلام. إنه يتكلم بشكل مؤثر عن العملية التي جرى من خلالها إنقاذ بلده، بما في ذلك عن طريق التحالف، ثم أقام علاقة بناءة مع العراق.

في الآونة الأخيرة، وبالرغم من جميع الجهود التي نبذلها، زادت وتيرة الحرب. إننا نجتمع في وقت ينصب فيه تركيز الحرب على المعركة من أجل الحديدة. ما يخبرني به العسكريون عن الحديدة هو أنها أصبحت مركز الثقل لتلك الحرب. البحر الأحمر الآن هو أيضا مسرح للحرب.

لقد حاولنا إيجاد سبيل لتجنب معركة على مدينة وميناء الحديدة، وما زلنا نحاول. ولكن بالرغم من أن متطلبات ذلك الترتيب لم تتحقق، فمن الجدير بالذكر أن جهودنا بدعم المجلس الموحد قد مكنت من تضييق الفجوة بين الجانبين بطريقة لم يتوقعها أحد.

والأمر الواضح لي الآن هو أن هناك فرصة أفضل لحل هذه المسألة – حل الأزمة في الحديدة على وجه التحديد – في سياق تسوية سياسية شاملة. ماذا يعني ذلك بالنسبة لنا اليوم؟ أعتقد أن ذلك يعني أنه فاتنا وقت طويل لكي ندعو، معا، إلى استئناف مبكر للعملية السياسية، وقت دام عامين منذ الجولة

الأخيرة في الكويت. إن رسالتي الرئيسية وطلبي إلى المجلس اليوم هو أن نحث الأطراف على تسوية هذا النزاع عن طريق التفاوض لا من خلال الوسائل العسكرية، وهو شعور لطالما أعرب عنه أعضاء المجلس في الأشهر الأخيرة.

وعليه فإنني، بعد التشاور مع الأطراف، أعتزم دعوتهم إلى جنيف في ٦ أيلول/سبتمبر لجولة أولى من المشاورات. ستوفر هذه المشاورات الفرصة للأطراف، من بين أمور أخرى، لمناقشة إطار للمفاوضات والاتفاق على تدابير بناء الثقة ذات الصلة والخطط المحددة للمضي قدما بالعملية. وأطلب دعم المجلس في هذا الأمر.

وفي ذلك الصدد، فإن انخراطنا مع المجموعات النسائية، وكذلك الجهات الفاعلة الجنوبية يتسم بأهمية حاسمة لنجاح المشاورات المقبلة. وكما هو مبين في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، سأسعى إلى عملية شاملة للجميع قدر الإمكان.

لم أتوصل لهذا القرار ببساطة. بل استندت في ذلك إلى المشورة المقدمة لي في الشهور التي مرت منذ أن توليت مسؤولياتي من اليمنيين من جميع الأوساط. فقد انخرطت أساسا في العمل مع الأطراف، ولكن أيضا مع المجتمع المدني. وإنني ممتن بصفة خاصة لاجتماعاتي مع النساء اليمنيات إذ أواصل التشاور معهن بشأن عناصر عملية السلام. فأصواتهن تذكرنا دائما وبلا غرابة بأن الأسر اليمنية تتحمل وطأة هذا النزاع وتود أن ترى حلا له.

وأعلم من خلال تلك المشاورات أن الحل السياسي لهذه الحرب، تمشيا مع قرارات المجلس ذات الصلة ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونتائج الحوار الوطني، متاح، كما قلت من قبل أمام المجلس. إننا نعلم ما الذي يصلح. لقد استمعنا لذلك من جميع الأطراف. تكلمنا معها ودرسنا الخبرة المكتسبة من الجهود السابقة لحل هذا النزاع. وكما ذكرني أمير الكويت قبل أيام، فإن ١٠٠ يوم في الكويت دليل قيم جدا لنا.

لا يمكن تحقيق نهاية لهذه الحرب بسرعة كافية بالنسبة لشعب اليمن. وكما يسارع الزملاء في المجال الإنساني بتذكيرنا – وأنا متأكد من أن جون غينغ سيفعل – إذا لم ننجح معا في إنهاء الحرب، سيكون هناك ملايين آخرين من اليمنيين يعولون على مساعدات الوكالات الإنسانية. إنني أدرك تماما، كما ندرك جميعا، أن كل يوم يكلفنا أرواحا كان يمكن أن ننقذها، أشخاص ربما كانوا على قيد الحياة اليوم لو كنا قد تحركنا في وقت أبكر.

أود أن أتكلم للحظة عما يحدث في اليمن. فيما يتعلق بمدينة الحديدة، كما ذكرت آنفا، أحرزنا تقدما، لا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في الميناء، كما اتفقت معي قيادة جماعة أنصار الله قبل بضعة أسابيع. بيد أن هذا لا يعني سد الفجوة. فلم يتم سد الفجوة. وسنواصل جهودنا للتوصل إلى حل سلمي في هذا الصدد. ويرجع هذا التقدم للتعاون الجاد التي تلقيته من جميع الأطراف، فضلا عن الدعم القوي من مجلس الأمن.

ما زلت أتمتع بتعاون ودعم وثيقين من حكومة اليمن وقيادتها، وهي دائما شريك رئيسي هام منخرط في تلك الشراكة، فضلا عن قيادة التحالف. عقدت أيضا سلسلة من الاجتماعات البناءة والإيجابية مع القيادة العليا لجماعة أنصار الله. هذه العلاقات بالمطلق عنصر رئيسي لأي نجاح محتمل قد نتوقعه في المسعى للتوصل إلى تسوية سياسية. وتعزيز العلاقات مهمة أساسية لأي شخص في مركزي. لذلك علينا ألا نلقي جانبا ما أنجزناه في الحديدة. إنني مصمم على البناء على ذلك في مشاوراتنا. كما سبق وأن ذكرت، فإن إحراز تقدم أو عدمه في الحديدة لا ينبغي أن يمنعنا من جعل تركيزنا الأساسي منصبا على البحث عن حل سياسي لهذا الصراع.

أشعر بالقلق من أن تتحول الحديدة إلى نقطة ساخنة. وأني أخذ على محمل الجد أي عرض لوقف التصعيد، بغض النظر عن حجمه، بما في ذلك العرض الأحادي الجانب المقدم من

أنصار الله لوقف جميع الهجمات على عمليات الشحن البحري. لم يكن الكثير منا على الإطلاق يريد وقوع تلك الهجمات. وينصب اهتمامي على تحاشي القيام بأي إجراءات تترتب عليها عواقب إنسانية وخيمة، لا سيما تلك المتخذة من جانب مكتبي التي قد تؤدي إلى تقويض استئناف العملية السياسية في أيلول/سبتمبر. لذلك أحض الأطراف، ربما بدعم من مجلس الأمن، على تهيئة بيئة مواتية، واستخدم هذه الكلمات بعناية، بيئة مؤاتية تمكن من تحقيق ذلك.

وفيما يتعلق بمسائل أخرى، تشجعني إلى حد كبير الرغبة المشتركة في إطلاق سراح آلاف أسرى الحرب. وقد عمل مكتبي بكد على هذه المسألة. وفي كل مناسبة التقيت فيها بالرئيس منصور هادي منصور، ألح علي إلحاحا خاصا بأن أخذ زمام المبادرة في هذه المسألة، التي أعتقد أنها إشادة بإنسانيته. وأنا أعلم أننا جميعا نريد أن نرى تحركا إلى الأمام في هذا المجال في أقرب وقت ممكن.

أود أن اختتم كلمتي بتلخيص طلبي إلى مجلس الأمن. أولاً، أرجو دعم جهودي من أجل بدء المشاورات في أيلول/سبتمبر في جنيف. ثانيا، ابتغي الدعم لوقف التصعيد في الحديدة، والإبقاء على البحر الأحمر خارج الصراع. ثالثا، أطلب الدعم لتلك التدابير، وقد ذكرت واحدا منها، ألا وهو إطلاق سراح السجناء، ولكن هناك العديد من التدابير الأخرى، أي إعادة زرع الأمل في قلوب أبناء الشعب اليمني. إنهم أبناء الشعب اليمني الذين سيكفلون توفير فرصة جيدة لإنجاح المفاوضات السياسية. فمن دون مشاركتهم، ومراعاة مصالحهم والدفاع عنهم ودعمهم لن ننجح في هذا المسعى. أنهم بحاجة إلى التشجيع لكي يؤمنوا بأن هذا ممكن أن يتحقق. رابعا، أرجو من أعضاء المجلس، حيث أعرف أنهم سيفعلون ذلك، مشاركتي في الاعتراف بالشجاعة الخارقة للمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في البلد. وقد خبرت شخصيا، خلال زياراتي المتكررة إلى اليمن على ما تتحلى به من شجاعة، وحرص، ومصداقية، واستقلال وحياد. إنه امتياز كبير لنا جميعا أن نكون زملاء.

أخيراً، أود من خلالكم، سيدتي الرئيسة، أن أشكر مجلس الأمن على المستوى الكبير جدا من الدعم الذي قدمه لجهودي. فالفرق هائل عندما يصبح المجلس متحدا وواضحا ويؤكد مبادئ الأمم المتحدة. إن استمرار وحدة صف المجلس، بكل المعايير، العنصر الرئيسي في حسم هذا الصراع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيثس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينغ.

السيد غينغ (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انقضت أكثر من ثلاث سنوات على بداية هذا الصراع، وطوال هذا الوقت واجه المدنيون في اليمن وتحملوا العواقب المؤسفة للصراع. لقد استمعنا إلى تلك الإحصاءات عدة مرات. في الواقع، أكثر من ٢٢ مليون شخص، أي ٧٥ في المائة من السكان، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. إذ أن ثلاث سنوات من الصراع شرّدت مليونين شخص من ديارهم؛ وهناك ٨,٤ مليون شخص لا يعرفون من أين تأتي وجبتهم المقبلة؛ وفي العام الماضي وقع في البلد أسوأ اندلاع للكوليرا في العالم، حيث وصلت إلى ١,١ مليون حالة. في الواقع إن الحالة الإنسانية صادمة من حيث نطاقها وشدتها، وهذه الأرقام بمثابة دعوة ملحة إلى العمل.

سوف أركز في إحاطتي الإعلامية اليوم على الوضع الإنساني في الحديدة، والتوسع في العمليات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، والعقبات التي تواجه العاملين في المجال الإنساني وأثر النزاع على المدنيين.

لقد تصاعد الصراع في محافظة الحديدة إلى حد كبير. وفي وقت سابق من اليوم، تلقينا تقارير عن الهجمات التي وقعت حول مدخل أحد المستشفيات العامة العاملة والقليلة في الحديدة، وفي

سوق السمك المجاورة، مما نجم عنها سقوط ضحايا مدنيين. منذ ١ حزيران/يونيه، أجبر العنف أكثر من ٣٤٠ ٠٠٠ شخص على الخروج من منازلهم عبر المحافظة. ويتخذ معظمهم المأوى في المجتمعات المضيفة القريبة من مناطقهم الأصلية، بينما وصلت أعداد أصغر إلى صنعاء وعدن والمناطق المحيطة بهما.

إن استمرار القتال في مدينة الحديدة، وتعطل العمليات في الميناء أو حصار المدينة كلها ستكون لها عواقب كارثية ويجب تجنبها. فلا توجد خطة طوارئ قادرة على توفير الحماية الفعّالة للمدنيين من العواقب الإنسانية الوخيمة في حالة تصاعد الصراع في الحديدة، حيث أن قدرة المنظمات الدولية واستجابتها ستكون غير قادرة على الاستجابة بسرعة. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن نذكر أن الحديدة كانت في العام الماضي بؤرة لتفشي وباء الكوليرا المدمر، وترتفع حاليا الإصابة بمرض الكوليرا في المدينة. لذلك من الضروري إبقاء ذلك في الأذهان عند النظر في حوادث كتلك التي ذكرتها اليوم، والتي تؤثر على المستشفيات العامة التي يقوم فيها الشركاء في المجال الإنساني بمعالجة مرضى الكوليرا.

في الأسبوع الماضي، أصابت الضربات الجوية مرافق المياه في مدينة الحديدة والمرافق الصحية جنوب المدينة. كما تضررت خطوط المياه والصرف الصحي في الحديدة جراء قيام القوات في المدينة بحفر الخنادق. كما نعلم جميعا فإن الضرر الذي يلحق بالصحة، والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي يزيد بشكل ملحوظ من مخاطر انتشار الكوليرا.

إن الحديدة وساليف القريبة منها تشكلان شريان الحياة لمعظم واردات السلع الأساسية من المواد الغذائية ومادة الوقود اللازمة لملايين اليمنيين كل يوم للبقاء على قيد الحياة. يسرني أن أوافي مجلس الأمن بآخر المعلومات ومفادها أن هذين المنفذين لا يزال مفتوحين وتشغيليين. في الواقع، ارتفعت الواردات التجارية من المواد الغذائية في أيار/مايو إلى أعلى مستوياتها منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦، ولبّت الاحتياجات اللازمة بالكامل. ومع ذلك، انخفضت الواردات من المواد الغذائية والوقود في حزيران/يونيه، وانخفضت مرة أخرى في تموز/يوليه. ولئن كان من المهم للغاية إبقاء جميع المنافذ مفتوحة، نشعر بالقلق بنفس القدر بشأن الحفاظ على كميات كافية من الواردات بأسعار معقولة من خلال هذه المنافذ. لتحقيق ذلك، يجب تهيئة الظروف المناسبة التي تولد الثقة التجارية الكافية لدى شركات النقل البحري لمواصلة تزويدها لتلك الواردات.

حيث تصاعد الصراع في محافظة الحديدة، بقي العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية فيها لتقديم المساعدة، ونشكر المبعوث الخاص على اعترافه بهذه الحقيقة. حوالي ٩٠ في المائة من السكان المشردين بسبب أعمال العنف الأخيرة يتلقون في الواقع حزم الإغاثة في حالات الطوارئ. تحتوي هذه الحزم على المواد الغذائية، ولوازم النظافة الصحية، وغيرها من البنود التي تهدف إلى الحفاظ على الكرامة. في إطار هذا، يقوم الشركاء في المجال الإنساني أيضا بتقديم مساعدة إضافية إلى أشد الفئات ضعفا، بما في ذلك توفير الحصص الغذائية والنقدية، واللوازم المنزلية الأساسية ولوازم المأوى. كذلك فإن البرامج في الحديدة مستمرة في توفير الأدوية والمعدات وتوفير الموظفين لإدارة المرافق الصحية، والحفاظ على إمدادات المياه والهياكل الأساسية للصرف الصحي، ونقل المياه بالشاحنات إلى النازحين الذين لا يمكنهم الوصول إلى شبكات الأنابيب.

بالإضافة إلى الجهود المبذولة في الحديدة، توسعت برامج تقديم المساعدة الإنسانية العادية إلى حد كبير في جميع أرجاء البلد. يعمل الموظفون في هذا المجال في ظل ظروف صعبة وخطيرة. ففي حزيران/يونيه، قدم الجهد الإنساني الدولي مساعدات غذائية طارئة إلى ٧,٥ مليون شخص، أي بزيادة قدرها ٢٠٠ ألف شخص منذ كانون الثاني/يناير. وقدمت أيضا خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية حيث استفاد

منها ٦,٣ مليون شخص، بزيادة ٦٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير. وحدثت زيادات مماثلة في قطاعات أخرى. اعتبارا من منتصف العام، تم الوصول إلى حوالي ٦٠ في المائة من الناس الذين كنا نستهدف تقديم المساعدة إليهم، ويواصل الشركاء في المجال الإنساني العمل بلا كلل لتوسيع برامجهم.

أدت الشراكات دوراً هاما جداً في هذا التوسع. هذا العام، ١٦٩ من شركاء الخط الأمامي، أي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية اليمنية، كلها تعمل معا للوصول إلى الملايين من الناس في كل شهر.

ويتم تنسيق المساعدة من خلال مراكز في عدن والحديدة وإب وصعدة وصنعاء. وسيتم افتتاح مركز سادس في المُخلة في وقت قريب.

كما كان للتمويل السخي والمرن أهمية في هذه الزيادة في الأنشطة. وتلقت خطة الاستجابة الإنسانية، التي وضعت بصورة تتابعية لإظهار أنشطة استجابة الخط الأول واستجابة الخط الثاني والاستجابة الكاملة، أكثر من ٦٠ في المائة من الـ ٣ بلايين دولار اللازمة. وتوفر جزء كبير من التمويل في وقت مبكر من السنة عن طريق ٩٣٠ مليون دولار مساهمات غير مخصصة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة والكويت والمملكة المتحدة وألمانيا هي من بين أكثر الجهات المانحة سخاءً هذا العام.

وعلى الرغم من استمرار التوسع في نطاق العمليات الإنسانية، لا تزال هناك عقبات خطيرة. ففي داخل اليمن، يواجه العاملون في المجال الإنساني العديد من القيود، ولا سيما في المناطق التي يسيطر عليها صناع القرار في صنعاء. وتشمل هذه القيود التأخيرات في الحركة واحتجاز الموظفين واللوازم ومحاولة التأثير على عملية اختيار المستفيدين والشركاء في التنفيذ، وغير ذلك من المضايقات. يقوم الفريق القطري للعمل الإنساني في اليمن بعمل دؤوب وجدير بالثناء لإشراك صناع القرار على جميع المستويات من أجل كفالة الوصول الآمن للمعونة إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الدعم للتغلب على تلك العقبات أمام وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المعوقات البيروقراطية.

إن تأثير هذا النزاع على المدنيين وعلى الهياكل الأساسية المدنية مروّع. ولا تزال التقارير التي تفيد بوقوع حوادث يقتل أو يجرح فيها المدنيون ترد بانتظام مثير للقلق. وقد ذكرت بالفعل العديد من الحوادث التي وقعت مؤخرا، بما في ذلك حادث اليوم الذي ألحق أضرارا بالبنى التحتية المدنية الحيوية في الحديدة، والنتائج المترتبة عليها. بالإضافة إلى ذلك، أصيب أحد مرافق المياه في صعدة للمرة الثالثة في تموز/يوليه، مما حرم أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص من الحصول على المياه. وفي الأسبوع الماضي، أصابت غارات جوية على الحديدة مواقع قريبة جدا من مقار العمل الإنساني، مما تسبب في أضرار هيكلية. وفي حادث منفصل، شنت غارات جوية على بعد أقل من ٥٠٠ متر من مباني الأمم المتحدة. يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزام بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتفادي إلحاق أضرار عرضية والتقليل منها إلى أدنى حد. كما ندعو الأطراف إلى عدم استخدام المواقع المدنية للأغراض العسكرية، وإلى السماح للمدنيين بمغادرة المناطق المتضررة من النزاع بشكل آمن وطوعي.

ختاما، يجب على جميع الأطراف أن تغتنم الفرصة المتاحة حاليا للحوار والعمل مع المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وتحقيق السلام المستدام. ليس بوسع المساعدة الإنسانية – مهما كانت فعالة وواسعة النطاق – التخفيف من الأثر المدمر للنزاع على كل جانب من جوانب

الحياة اليومية. لقد عانى الشعب اليمني من الكثير ولفترة طويلة جدا. وقد تأخّر كثيرا وضعُ حد لهذا النزاع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نهنئ الوفد السويدي على عمله في ظل جدول أعمال حافل في تموز/يوليه.

ويسرنا أن نرى السيد غريفيثس في القاعة مرة أخرى. بالأمس، قلت له، إنني أعتقد بالفعل أن المجلس متحد في دعمه الكامل له. إننا نقف معه حقا وبقوة. وعلى الطرفين أن يفهما أنه ليس هناك ثغرة في مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بدعمه والتأكد من أن الطرفين يفهمان أنه يتعين عليهما العمل معه. ولذلك، فإننا نرحب تماما بتوجيه الدعوة إلى الجانبين كليهما للمشاركة في جنيف. نحن نتطلع إلى النتائج وإلى ردهما الإيجابي.

أعتقد أنه يجب علينا أن ننظر في هذه الحالة. وما فتئنا محظوظين حقا لفترة طويلة لأننا، إذا نظر الأعضاء إلى ما يحدث الآن، كنا منزعجين بالفعل وأردنا إدانة الهجوم الحوثي على ناقلة النفط السعودية. كان ذلك يعتبر مشكلة. الهجوم بالقذائف التسيارية كان يعتبر مشكلة بالفعل. وقلنا دائما إنه إذا لم تخف حدة الأحداث، فسوف يتأذى طرف ما.

وواصلنا القول بأن فريق الخبراء المعني باليمن أكد أن إيران تزود الحوثيين. ويقع اللوم عليها بنفس قدر اللوم على الحوثيين. ومع ذلك، كان هناك اليوم هجوم آخر. فكرة أن التحالف الذي تقوده السعودية قد نفذ غارات جوية اليوم على سوق للأسماك ومستشفى في الحديدة قد تكون تسببت في سقوط عشرات الضحايا تنقلنا الآن إلى يوم جديد في اليمن. لقد انتابنا شعورا جديدا بالإلحاح في اليمن مفاده – إذا كان ذلك ما بدأ يحدث – أن المدنيين والبنى التحتية في خطر.

وبوصفنا المجتمع الدولي، علينا أن نطالب الطرفين بالجلوس معا وبإدراك خطورة الحالة. أعتقد أننا سنكون، إذ نواجه ذلك، تواقين لسماع كيف ستسير المحادثات. غير أنني أعتقد أننا، كمجلس وكأعضاء، بحاجة إلى تذكير الطرفين بأن الضحايا المدنيين والبنى التحتية المدنية وأي شيء يتعلق بهما هو مصدر للقلق. إن فكرة أن الغارات كادت تصيب صهاريج المياه، ونظرا لتفشي وباء الكوليرا، وجميع هذه الأمور بدأت تظهر تجاهلا للناس على أرض الواقع في وقت يعانون فيه أصلا من الكثير. ونشدد مرة أخرى على ضرورة أن يبقى ميناء الحديدة مفتوحا. يجب أن تتوفر إمكانية الوصول بحيث يتسنى إيصال المعونة الإنسانية. ومع ذلك، فإننا نؤيد بقوة المحادثات في جنيف. في الواقع، نعتقد أنها لا يمكن أن تجري بسرعة كافية في ضوء ما برح يحدث في الأيام القليلة الماضية.

السيد العتيبي (الكويت): السيدة الرئيسة، نهنئكم في البداية على توليكم رئاسة مجلس الأمن، ونتمنى لكم كل التوفيق في رئاسته. ومن خلالكم أيضا، نشكر وفد السويد على رئاسته المتميزة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه الماضي.

نشكر طبعا السيد مارتن غريفيثس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وكذلك السيد جون غينغ، على إحاطتيهما القيمتين والهامتين عن المستجدات السياسية والأمنية والإنسانية في اليمن. سأركز في هذه الكلمة على التطورات السياسية والأمنية، والوضع الإنساني، والمسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن.

بالنسبة للتطورات السياسية والأمنية، استمعنا قبل قليل إلى السيد مارتن غريفيثس حول نتائج الجولات واللقاءات التي أجراها مؤخرا بعد التطورات المصاحبة لعملية استعادة مدينة

وميناء الحديدة، والتي شملت الأطراف اليمنية بالإضافة لزياراته لعدد من دول المنطقة كان آخرها دولة الكويت، والمبادرة التي طرحها على الأطراف اليمنية لعقد الجولة المقبلة من المشاورات في مدينة جنيف. ونؤكد هنا دعمنا لمساعيه ولجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تسوية النزاع في اليمن بشكل سلمي.

دولة الكويت تؤكد مجددا بأنه ليس هناك حل عسكري للأزمة، إنما هو حل سياسي مرتكز على المرجعيات السياسية الثلاث وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). إن أي خطة سلام لا تستند على هذه الأسس ستعمد إلى تعقيد الأوضاع وإطالة أمد الأزمة، مما سيكون له آثار خطيرة على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وعلى الصعيد الأمني، فرغم إعلان التحالف وقف عملياته العسكرية لاستعادة مدينة وميناء الحديدة، لتكون تحت سلطة الحكومة اليمنية الشرعية، وذلك بقصد منح المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، فرصة أكبر لبذل الجهود من أجل إيجاد الحل السلمي، واصلت جماعة الحوثي استهدافها المتعمد للمواقع المدنية والمأهولة بالسكان في المملكة العربية السعودية بالصواريخ الباليستية، والتي وصل عددها حتى الأن ١٦٣، بالإضافة لأكثر من ٠٠٠ ٦٦ مقذوف متفجر وجهت نحو أهداف مدنية، مخلفة خسائر بشرية ومادية. هذا، وتمارس المليشيات الحوثية أنماطا جديدة من التحدي والتهديد لإرادة المجتمع الدولي من خلال استهدافها لسلامة الملاحة البحرية الدولية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، سواء بزرعها للألغام البحرية أو استهداف السفن التجارية والنفطية، والتي كان آخرها استهداف سفينتين سعوديتين الأسبوع الماضي بصواريخ مضادة للسفن، كادت أن تؤدي لكارثة بيئية في تلك المنطقة، مستغلة بذلك سيطرتها على ميناء الحديدة لتنفيذ تلك الهجمات.

تجدد دولة الكويت إدانتها، وبأشد العبارات، لهذه الهجمات الصاروخية الباليستية من قبل جماعة الحوثي على أراضي المملكة وتهديد دول الجوار، وكذلك تهديدها لسلامة الملاحة الدولية في باب المندب والبحر الأحمر والتي قد تقود إلى تهديد صريح للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، نؤيد المملكة العربية السعودية فيما تتخذه من إجراءات تهدف للحفاظ على أمنها واستقرارها ونشيد هنا كذلك بقرار المملكة في منح ٢٥ ألف تأشيرة حج للحجاج اليمنيين من جميع المديريات والمحافظات اليمنية دون استثناء أو تمييز.

وبالنسبة للوضع الإنساني، كان لمؤتمر المانحين بشأن الأوضاع الإنسانية في اليمن والذي عقد في جنيف في شهر نيسان/أبريل الماضي بتنظيم من الأمم المتحدة وسويسرا والسويد، والذي أثمر عن تعهدات تجاوزت بليوني دولار، الأثر الإيجابي في عكس اهتمام المجتمع الدولي في تدارك تدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن خاصة في الأجزاء الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي.

إلا أن مواصلة سيطرة هذه الجماعة على مدينة الحديدة وموانئها وتحكّمها في مسارات المساعدات الإنسانية قد يسهم في ضياع المقاصد المرجوة من مؤتمر المانحين ويعمد إلى ترسيخ أوجه المعاناة الإنسانية في اليمن.

وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن بأن ما تعهدنا به، في شهر نيسان/أبريل الماضي، قد تم الوفاء به بالكامل، حيث تم تسديد كامل مبلغ التبرع والبالغ ٢٥٠ مليون دولار إلى المنظمات والوكالات والصناديق الدولية لتخفيف معاناة الشعب اليمني الشقيق بجميع أطيافه.

ثالثا، بالنسبة للمسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن، نرى أنه يجب أن يواصل مجلس الأمن موقفه الموحد والحازم تجاه الملف اليمني، وبأن تكون رسالة المجلس واضحة للأطراف اليمنية

وبشكل خاص جماعة الحوثي، من خلال التأكيد على الآتي: أولا، من غير المقبول الاستمرار في نهج التجاهل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومواصلة التعنت في الانخراط بشكل بناء في العملية السياسية إضافة لمحاولات تغليب المطامح والمصالح الشخصية على المصلحة العامة للشعب اليمني. ثانيا، لا يمكن القبول أو التهاون في استمرار الهجمات الصاروخية الباليستية على دول الجوار، وكذلك تهديد مسارات الملاحة البحرية الدولية، والذي سيكون له أثر سلبي على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ثالثا استخدام المدنيين كدروع بشرية واستغلال المنشآت المدنية كقواعد لانطلاق العمليات العسكرية والاستمرار في تجنيد الأطفال، تعتبر جميعها جرائم حرب يعاقب عليها القانون الدولي، رابعا، أهمية التعاون مع الأمم المتحدة في ضمان الوصول الآمن والتوزيع الكامل للمساعدات الإنسانية لجميع المناطق وعدم التعرض لموظفيها العاملين على الأرض.

يصادف اليوم الخميس، الموافق ٢ آب/أغسطس، الذكرى الـ ٢٨ للاحتلال العراقي لدولة الكويت، والذي شكل دور مجلس الأمن في التعاطي مع ظروف تلك الأزمة، علامة تاريخية فارقة بقدرة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكان للإنفاذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة الأثر الأكبر في قصر أمد الأزمة وعودة السيادة الكويتية الشرعية على أراضيها.

حيث كانت تجربة الغزو العراقي لدولة الكويت، بمثابة رسالة صريحة للمجتمع الدولي مفادها أن فقدان أي دولة لسيادتها على أراضيها سيكون له تداعيات خطيرة ونتائج كارثية على السلم والأمن الدوليين.

ولا يفوتني هنا أن أجدد بالغ التقدير والعرفان للدول الشقيقة والصديقة وعلى رأسها دول التحالف الدولي الذي تشكل من ٣٣ دولة على مساندتها ووقوفها إلى جانب الحق والانتصار للشرعية الدولية وتقديمها التضحيات الكبيرة لتحرير دولة الكويت. ومن هذا المنطلق، نؤكد مجددا أهمية ارتكاز الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة في اليمن على الحل السياسي المستند إلى المرجعيات السياسية الثلاث سالفة الذكر وبما يضمن سيادة واستقلال اليمن ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مارتن غريفيثس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وكذلك جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطاتيهما الإعلاميتين التثقيفيتين والتزامهما، وفريقيهما، ويمكنهما التعويل على دعمنا الكامل.

ورداً على مداخلاتهما، أود العودة إلى نقطتين: أولاً، الوضع في الحديدة، الذي يستلزم حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وكامل وبدون معوقات؛ وثانياً، الضرورة الأساسية للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي، يشكل السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في الحديدة، وعلى نطاق أوسع، الصراع في اليمن.

أولاً، لا يزال الوضع في الحديدة هشاً للغاية، ويثير اندلاع العنف مؤخراً قلقاً. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجوم الذي شُنّ في اليومين بالقرب من مستشفى الحديدة الرئيسي، والذي تسبب في سقوط العديد من الضحايا بين المدنيين. ونكرر مرة أخرى تأكيد أولوية فرنسا على حماية الموظفين والمرافق الطبية، كما ورد في الإعلان السياسي الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ونود أن يتم توضيح الظروف المحيطة بهذا الهجوم بشكل كامل.

وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات. وهذا أمر ضروري لتلافي أن يصبح السكان

المدنيون، الذين يعانون بالفعل من أسوأ أزمة إنسانية حالية، الضحية الرئيسية للاشتباكات. وقد فر العديد من الأشخاص من القتال في الحديدة، وبلغ عدد النازحين ٠٠٠ ١٢١ نازح، وفقاً لأرقام المنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن الضروري للغاية أن يتمكن النازحون من عبور خطوط المواجهة بأمان والوصول إلى المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويجب أن تظل جميع الموانئ والمطارات، بما في ذلك مرافئ الحديدة والصليف ومطار صنعاء مفتوحة.

وفي الأراضي التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، يجب أن يكون للشركاء الإنسانيين الدوليين والمحليين أيضاً إمكانية الوصول الآمن إلى المحتاجين. ونؤكد من جديد التزامنا بحرية الحركة في مضيق باب المندب. وفي هذا الصدد، ندين هجمات الحوثيين التي استهدفت شاحنتين سعوديتين في ٢٥ تموز/يوليه. لقد لاحظنا إعلان الحوثيين عن التعليق المؤقت لأنشطتهم العسكرية في البحر الأحمر. وهذه هي الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح. إن مستوى العنف المرتفع في الحديدة وأماكن أخرى في البلد يهدد بتقويض الزخم السياسي لجهود المبعوث الخاص مارتن غريفيثس على المدى الطويل.

ثانيا، كما يؤكد مجلس الأمن بشكل منتظم، لا يوجد حل عسكري في اليمن. وتظل العملية السياسية الإمكانية الوحيدة للخروج من صراع دام طويلاً. وتقوم وساطة الأمم المتحدة بدور مركزي في إحياء مفاوضات السلام. وتجدد فرنسا دعمها الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لإعادة إطلاق الحوار بين الطرفين بهدف التوصل إلى اتفاق حول إدارة ميناء الحديدة واستئناف المحادثات والوقف الدائم للأعمال العدائية وتحديد معالم الحل السياسي.

ولذلك ندعو مرة أخرى الأطراف، إلى الالتزام بحسن نية باتفاق سياسي شامل وعام، لا سيما في الفترة التي تسبق مؤتمر جنيف، حيث من الضروري أن تشارك جميع الأطراف. كما نشجع شركاء اليمن الإقليميين على دعم هذه العملية بشكل بنّاء. ويجب أن يكون هدف مجلس الأمن ضمان وقف الأعمال القتالية، ومواصلة الضغط على الأطراف في هذا الصدد من أجل تعزيز الزخم الذي ولدته جهود المبعوث الخاص.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود نحن أيضا أن نبدأ بتهنئة المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. ونتمنى لكم سيدتي الرئيسة، كل النجاح ونؤكد لكم دعمنا. كما نود مرة أخرى أن نهنئ الوفد السويدي على نجاحه في تولي الرئاسة خلال شهر تموز/يوليه.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بعقد هذه الجلسة، ونشكر السيد مارتن غريفيثس والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتحيي بيرو وتدعم جهودها الدؤوبة إلى جانب فرقها، لإيجاد حل للنزاع في اليمن ولحماية السكان في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونعتقد أنه من المهم أن يناقش المجلس المسألة بشفافية، وأن يبلغ عن الجهود الجارية لمنع التصعيد ووضع حد للصراع الذي لا يوجد له حل عسكري والذي أدى إلى أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم.

وتعرب بيرو عن أسفها لاستمرار العنف والمعاناة. ويساورنا القلق في هذا المنعطف إزاء المخاطر التي تواجهها مدينة الحديدة، لكونها الميناء الذي تعبر من خلاله المواد الغذائية والإمدادات الطبية وحاويات الوقود التي يعتمد عليها اليمنيون. وكما ورد في تقارير فريق الخبراء المعني باليمن، المكلف بموجب القرار ٢٣٤٢ (٢٠١٧)، فإننا نشجب أيضا استمرار جميع أطراف النزاع في انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، علاوة على انتهاك الولايات المحددة للمجلس بشأن النزاع في اليمن. وكان آخر تلك الانتهاكات قصف التحالف للبنى التحتية المدنية في الحديدة، بما في ذلك مرافق الصحة والمياه وخدمات الصرف الصحي التي لا غنى عنها لمواجهة تفشي الكوليرا مجددا.

وشُنت في هذا اليوم هجمات على السوق وأخرى بالقرب من المستشفى، ولا بد من وقف هذا.

وتدين بيرو بشدة الجرائم التي ارتكبها المتمردون الحوثيون، بما في ذلك الإطلاق العشوائي للصواريخ على المراكز الحضرية في المملكة العربية السعودية وزرع الألغام المضادة للأفراد والهجمات على السفن في البحر الأحمر. ومع ذلك، يجب علينا التشديد على أنه يجب أن تمتثل جميع الاستجابات للقانون الدولي واستبعاد أي ادعاءات بإمكانية الحل العسكري للنزاع لأنها تنطوي على خطر زيادة تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية أصلا. والواقع أنه لا توجد هناك خطة بديلة للعمل الإنساني في حال انهيار الحديدة، وليس هناك ما يضمن ألا يؤدي الهجوم إلى ذلك الانهيار. وكما ذكّرنا السيد غينغ فلم تُلبّ بعد الكثير من احتياجات السكان بالرغم من الجهود الإنسانية المبذولة والجديرة بالثناء. ويجب علينا التحلي بالاتساق في أداء مسؤوليتنا عن حمايتهم، بما في ذلك بمنع المزيد من التصعيد. وإلا، فإننا نخاطر بتحويل الدعم الشعبي إلى المتمردين والانحياز عموما إلى التطرف العنيف المؤدي للإرهاب. ونؤكد ضرورة أن تظل الموانئ والمطارات مفتوحة وقابلة للتشغيل وفقا لأحكام المجلس، وأن تظل المساعدة الإنسانية وحصول السكان عليها غير مشروطين بأي أهداف عسكرية.

ونود التنويه بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لاستئناف الحوار وبناء الثقة بين الطرفين، بهدف وقف إطلاق النار وتيسير التوصل إلى حل سياسي. ونرى أنه ينبغي أن تحظى جهوده بالدعم الكامل والإجماعي من قبل المجلس والمجتمع الدولي. ونرحب بإعلان الاجتماع المقبل في جنيف بين ممثلي حكومة اليمن والحوثيين، ونأمل أن يمكّننا من إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي. ونشدد على أهمية ضمان التزام الطرفين بالتفاوض بحسن نية ودون شروط مسبقة، وأن يعملا معا بصورة عملية واعتدال وعلى وجه الاستعجال أيضا. ونؤكد أيضا مدى أهمية استخدام البلدان ذات التأثير على طرفي النزاع جهودها الدبلوماسية، ونرحب بالجهود المبذولة في ذلك الصدد.

وأخيرا، نود أن نشير إلى أن تحقيق السلام المستدام سيقتضي توافقا واسعا في الآراء على رؤية مشتركة للمستقبل. وفي ذلك الصدد، فإن من المهم ضمان شمول العملية وأن تُمثَّل فيها جميع قطاعات الشعب اليمني، ولا سيما النساء والشباب.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى كلمات المديرة التنفيذية لليونيسيف أثناء زيارتها للبلد مؤخرا وعلمها بأن هناك ما يزيد على ١١ مليون طفل معرّضين للخطر، وقولها أنه ليس هناك ما يبرر استمرار هذه المذبحة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكركم شخصيا، سيدتي الرئيسة، ووفد المملكة المتحدة على عقد جلسة اليوم. ونعرب عن امتناننا للسيد غريفيث المبعوث الخاص للأمين العام، على تقريره الشامل عن الجهود الرامية إلى التقريب بين مواقف طرفي النزاع في اليمن والعمل على استئناف عملية التفاوض. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتمكن السيد غريفيث من مساعدة الطرفين على إدراك عدم جدوى الحل العسكري وبطلانه. ونشكر السيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطته التي تبيّن معاناة اليمن وشعبه من كارثة إنسانية هائلة.

ونعرب عن تأييدنا التام لمبادرة المبعوث الخاص الرامية إلى بدء المشاورات بين اليمنيين في جنيف في أيلول/سبتمبر. ونرى أن هناك حاجة ماسة إليها وأنها تتيح فرصة فريدة لإنهاء هذه الحرب الدموية. غير أنه يجب علينا أن نضمن مع اقتراب المفاوضات أن يساعد جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين كلا الطرفين في إيجاد القواسم المشتركة بينهما. ونرى أن ذلك سيمكّننا من المساعدة في الحفاظ على جو من الهدوء في الحديدة وضمان امتناع الطرفين المتنازعين عن الأعمال الهجومية. ويجب على

الجميع التحلي بضبط النفس والامتناع عن اللجوء إلى القوة. ونتفق مع المبعوث الخاص في القول بأن المطلوب هو وقف التصعيد واتخاذ التدابير الرامية إلى بناء الثقة، بما في ذلك تحرير السجناء والمحتجزين. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعين علينا توحيد جهود كل اليمنيين في مكافحة الإرهاب في شبه الجزيرة العربية. وينبغي أن نشير إلى أننا قد شددنا منذ بداية العملية العسكرية على ضرورة ضمان القدرة التشغيلية لميناء الحديدة وجميع الموانئ اليمنية الأخرى بطريقة موثوقة، طالما أنه لا توجد طرق بديلة أخرى لتدفق الشحنات التجارية والمساعدات الإنسانية إلى البلد بطريقة مستمرة ودون انقطاع.

ويكتسي ضبط النفس أهمية أكثر من ذي قبل نظرا إلى أن ثلثي السكان في اليمن قد أصبحوا بحاجة إلى المساعدة، بينما دمرت البنى التحتية المدنية، وأصبح البلد في مواجهة تفشي وباء الكوليرا مرة أخرى. وفي ذلك الصدد، سيكون ضروريا استمرار الجهود الإنسانية. وقد أشدنا بالعمل الشجاع الذي تؤديه الأمم المتحدة وموظفو المساعدة الإنسانية، فضلا عن المساهمات المستقلة من عدد من الدول الأعضاء، بما فيها دول الجوار الأكثر قربا من اليمن. وتواصل روسيا أيضا تقديم المساعدة إلى شعب اليمن عبر صنعاء وعدن.

غير أن من الواضح بالنسبة لنا جميعا أن الجهود الإنسانية لا تكفي وحدها لإنهاء النزاع ولا العمل العسكري أيضا. ونتفق جميعا أيضا على أنه ليس هناك حل عسكري للأزمة في اليمن. ومن الضروري أن نوجه التركيز على الحالة الراهنة إلى الحوار السياسي. ويضطلع المبعوث الخاص بدور رئيسي في ذلك، ونعرب عن دعمنا لجهوده، بما في ذلك ببذل الجهود العملية مع الطرفين بهدف تمكينهما من التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. ومن المهم أن يعمل المبعوث شخصيا في اليمن، وأن يواصل الحوار المباشر مع جميع الأطراف اليمنية الرئيسية فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية. ونرى أنه لم تتم الاستفادة الكاملة بعد من الإمكانات الجماعية لتقديم المساعدة الدولية لجهود المبعوث الخاص، ولا يزال يتعين علينا التوصل إلى صيغة متوازنة وحسنة التركيز لدعم الجهود المبذولة من خلال الأمم المتحدة التي ستعمل على أساس موحد، وهذا أمر هام للغاية.

ونود التشديد على أن إطلاق عملية سياسية في اليمن سيكون إسهاما هاما في تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ونود أن نشير إلى اقتراحنا بإطلاق عملية لوضع مجموعة من تدابير بناء الثقة والأمن في الخليج الفارسي وفي الشرق الأوسط بأسره في نهاية المطاف. ومن شأن هيكل كهذا تشارك فيه جميع بلدان المنطقة – بما في ذلك دول الخليج وإيران – أن يساعد على تعزيز الأمن في ذلك الجزء من العالم بطريقة شاملة وكاملة وعلى النطاق العالمي، بل يساعد أيضا على تسوية الأزمات المستجدة والطويلة الأمد، بما في ذلك النزاع في اليمن. ويجب أن تفسح التهديدات والاشتباكات المجال للحوار والتعاون. ويجب علينا أن نشرع مباشرة في بذل الجهود المشتركة الرامية إلى استعادة مناخ معافى من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في نجاح مساعي السيد غريفيث. وستواصل روسيا التشاور مع جميع الأطراف المعنية بهدف تنفيذ مفهومنا للأمن والتعاون في الخليج الفارسي، ونرى أنه ملح وضروري.

وختاما، نحث جميع الأطراف المعنية بالنزاع في اليمن إلى اغتنام الفرصة التي أتاحها اقتراح السيد غريفيث تنظيم المفاوضات في جنيف في وقت مبكر من أيلول/سبتمبر، والتي سيتوقف نجاحها على نبذ العمل العسكري وإبداء الرغبة في العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وينبغي أن تكون الأولوية الوحيدة هي الحرص على مصالح شعب اليمن.

السيد فافيركا (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي أول جلسة مفتوحة تحت رئاسة المملكة المتحدة للمجلس أود، السيدة الرئيسة، أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم التوفيق

خلال هذا الشهر. ونتطلع إلى العمل معكم ومع فريقكم، وأؤكد لكم تعاوننا الكامل.

كما أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيثس على إحاطته الإعلامية المهمة أمام المجلس اليوم. ونؤيد تماما الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي لإنهاء النزاع في اليمن. والشكر موصول لمدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جون غينغ، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة الإنسانية في البلد.

أود أولا أن أتناول الحالة السياسية. نشيد بالمبعوث الخاص غريفيثس على جهوده الدبلوماسية النشطة والحازمة، بما في ذلك الزيارات المهمة التي قام بها إلى اليمن والمنطقة. فقد ساعدت هذه الجهود على تهيئة فرصة لاستئناف المفاوضات بشأن الحديدة والتوصل لتسوية سياسية أوسع نطاقا لإنهاء هذا النزاع والمعاناة التي لا تطاق للسكان المدنيين. ويجب على جميع الأطراف أن تغتنم هذه الفرصة وأن تشارك بإخلاص وبصورة بناءة مع المبعوث بحسن نية ودون شروط مسبقة.

وندعو إلى تحقيق وقف كامل للتصعيد وتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء محادثات. ويشمل ذلك وقف الهجمات الصاروخية والتهديدات ضد النقل البحري في البحر الأحمر، فضلا عن الغارات الجوية والقتال الدائر في المناطق المدنية – وهي أفعال ما برحنا ندينها.

كما يجب على المجلس زيادة جهوده الرامية إلى تشجيع المشاركة والتهدئة بين الأطراف. ونكرر النداء الذي وجهه المبعوث الخاص إلى الأطراف، للقيام، أولا، بالوقف الكامل للقتال في الحديدة أو تجميده؛ ثانيا، المشاركة في المشاورات السياسية المقبلة في جنيف على أساس الإطار الذي قدمه المبعوث الخاص إلى المجلس في ١٨ حزيران/يونيه؛ ثالثا، ضمان إدماج المرأة ومشاركتها في المشاورات السياسية على نحو فعال؛ رابعا، احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين والرعاية الطبية، فضلا عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية؛ خامسا، تبادل المحتجزين والسجناء المحتجزين نتيجة للنزاع، كتدبير لبناء الثقة.

وأود الآن أن انتقل إلى الحالة الإنسانية المزرية في اليمن. على نحو ما سمعنا للتو من السيد غينغ، هناك ٢٢ مليون شخص، أو ثلاثة أرباع اليمنيين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية أو الحماية. ونتشاطر الشواغل التي حددها السيد غينغ في إحاطته الإعلامية. وأود أن أتوقف هنا للانضمام إلى المبعوث الخاص والآخرين في الثناء على يضطلع به العديد من العاملين الشجعان في المجال الإنساني من عمل على أرض الواقع. ويشجعنا أن نرى مينائي الحديدة والسليف مفتوحين ويعملان. وحيث إنهما يمثلان شريان حياة للملايين من اليمنيين، فمن الضروري أن يظلا على هذا النحو. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن خطر انخفاض الواردات التجارية، بما في ذلك الغذاء والوقود.

ويعد استمرار توقف الهجوم أمرا مشجعا. بيد أن التصعيد المبلغ عنه الأسبوع الماضي، بما في ذلك في الحديدة، أمر يدعو للقلق. وعلى غرار الآخرين، نشعر ببالغ القلق من الهجوم المبلغ عنه هذا الصباح على مستشفى وسوق للسمك في الحديدة، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح.

وعلى نحو ما سمعنا مرارا من الأمم المتحدة وشركائها، فإن شن هجوم شامل على الحديدة سيؤدي إلى تفاقم الكارثة الإنسانية بصورة أكبر، وتعريض مئات الآلاف من الأرواح للخطر، والتهديد بتفشي جديد لوباء الكوليرا والمجاعة. وسيمثل نشوب حرب في المناطق الحضرية أو فرض حصار أمرا كارثيا بنفس القدر.

ومنذ اندلاع النزاع قبل ثلاث سنوات، ولد ٣ ملايين طفل في اليمن. وتمثل الحديدة وحدها موطنا لـ ٣٠٠ ٠٠٠ طفل. ونشعر بقلق بالغ إزاء الآثار المدمرة للحالة الإنسانية

على الأطفال في الحديدة وخارجها، بما في ذلك مخاطر التقزم، التي كانت مرتفعة بالفعل بشكل مذهل في اليمن قبل اندلاع الأزمة. وعلى نحو ما اتفقنا خلال المناقشة بشأن الأطفال والنزاع المسلح التي عقدت في ٩ تموز/يوليه (انظر S/PV.8305)، عندما اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، فإن علينا مسؤولية بذل كل ما في وسعنا لحماية الأطفال المحاصرين في النزاع. وأفضل طريقة للقيام بذلك في اليمن هي منع النزاع من الدخول في عامه الرابع.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أود، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم. كما أود أن أهنئ وفد السويد على قيادته لأعمال المجلس بنجاح ومهنية خلال الشهر الماضي.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره للإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص إلى اليمن، السيد غريفيثس، ويكرر تأكيد دعمه للجهود التي يبذلها من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في اليمن. كما نشعر بالامتنان للإحاطة الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي أدلى بها مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ.

ما برح وفد بلدي يعلن باستمرار في المجلس عن اعتقاده بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الدائر في اليمن. ونشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف في العديد من المدن في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في محافظة الحديدة. فعلى نحو ما ذكر السيد غريفيثس ببلاغة،

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد زادت وتيرة الحرب“.

(تكلم بالإسبانية)

وعلاوة على ذلك، فقد أوضح تقرير السيد غينغ أن الحالة الإنسانية آخذة في التدهور. ووفقا لما جاء في تقرير اليونيسيف المؤرخ ٣١ تموز/يوليه، فإن الحوادث التي أثرت على المدنيين خلال الحملة العسكرية في محافظة الحديدة قد أدت إلى نزوح أكثر من ٠٠٠ ١٢١ شخص فقدوا سبل عيشهم ويعتمدون الآن بشكل كلي على المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ ٣١ تموز/يوليه، فقد أدت الهجمات العشوائية على مديريتي التحيتا وزبيد، في محافظة الحديدة، إلى سقوط أكثر من ٥٩ ضحية في صفوف المدنيين خلال النصف الأول من شهر تموز/يوليه. وللأسف، فإن ٥٠ في المائة من هذه الحوادث كانت ناجمة عن غارات جوية، يليها قصف.

ويمكن للأثر في الأجلين القصير والمتوسط للهجوم على ميناء الحديدة أو تعطيل عمليات تقديم المساعدة الإنسانية والسلع المستوردة فيه أن يكون مدمرا بالنسبة لأكثر من ٢٠ مليون شخص يحتاجون إلى هذه المساعدة من أجل البقاء. وحيث إن البلد على حافة مجاعة، فإن شن هجوم على ميناء الحديدة أو إغلاقه يعني الحكم على هؤلاء الناس بالموت جوعا. وعلى نحو ما سمعنا في الإحاطة الإعلامية، فإن الحديدة هي مركز الثقل لتلك الحرب.

ونعرب عن بالغ قلقنا وإدانتنا للهجمات الجوية وعمليات القصف العشوائية التي شنت في الشهر الماضي ضد المرافق المدنية والطبية في جميع أنحاء البلد. وكما لاحظ أعضاء آخرون في المجلس اليوم، تم شن هجمات ضد سوق ومستشفى في مدينة الحديدة، مما أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص وإصابة عدد آخر. إننا نشعر بالجزع إزاء الأضرار الهيكلية على الرعاية الصحية والمياه ومرافق الصرف الصحي في التحيتا وزبيد وصعدة. ويزيد هذا الدمار وإمكانية انقطاع خدمات المياه والصرف الصحي

من خطر تفشي وباء الكوليرا على نطاق واسع، مما يؤدي إلى عواقب إنسانية مدمرة.

ولذلك، فإننا نرفض وندين شن أي هجمات عشوائية ضد السكان المدنيين، بما في ذلك إطلاق الصواريخ، وزرع الألغام المضادة للأفراد، والضربات الجوية ضد البنى التحتية المدنية، بما في ذلك الأماكن العامة، ومرافق الرعاية الصحية وأماكن الإقامة. وندعو الأطراف والجهات الفاعلة المعنية إلى الامتثال لأحكام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية المدنيين والموظفين الطبيين في حالات النزاع المسلح، والامتناع عن استخدام السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني ومرافق الرعاية الصحية كأهداف عسكرية. ويجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وضمان الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدة الإنسانية.

ومن الأهمية بمكان أن تتقيد الأطراف بالبيانين الرئاسيين الصادرين في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/7) و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/PRST/2018/5) والتنفيذ الكامل للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، دون أي شروط مسبقة، من أجل ضمان استئناف الحوار، والوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية، والالتزام بعملية تفاوض بحسن نية تؤدي إلى التوصل لحل سياسي يلبي احتياجات وتطلعات الشعب اليمني، في إطار احترام سيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

ونكرر التأكيد على أهمية أن تضمن جميع الأطراف أن تظل الموانئ والمطارات وطرق الوصول إليها قيد التشغيل الكامل، لا سيما مينائي الحديدة والسليف ومطار صنعاء، باعتبارها شرايين الحياة لبقاء السكان.

وأخيرا، فإن وفد بلدي، بعد الاستماع إلى تقرير المبعوث الخاص، يؤكد من جديد، كما فعل زملائي الآخرون، على دعمه الكامل للجهود التي يبذلها في الوساطة وتعزيز الحوار، وبطبيعة الحال، دعمنا القوي للمؤتمر الذي سيعقد بجنيف في أيلول/سبتمبر.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي، شأنه شأن الآخرين ممن تكلموا قبلي، أن يهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس، وأن يؤكد لها دعمه. كما نهنئ السويد على ما قامت به من عمل ممتاز خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي. ونود أن نتوجه بالشكر للسيد مارتن غريفيثس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين الجيدتين بشأن الحالة السياسية والإنسانية في اليمن.

لا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء الجمود السياسي والعنف المتزايد الذي شهده اليمن في تموز/يوليه. ونحث الطرفين المتنازعين على ممارسة ضبط النفس، ونرحب بوقف القصف وتعليق الحوثيين لهجماتهم في البحر الأحمر. وندعو طرفي النزاع إلى مضاعفة جهودهم لدعم مبادرات السلام الجارية. كما ترحب كوت ديفوار بقبول المساعي الحميدة للمبعوث الخاص من جانب طرفي النزاع وجميع البلدان التي لها نفوذ على الطرفين المتنازعين بغية إرساء وقف دائم لإطلاق النار، لتمكين إجراء مفاوضات سلام بين اليمنيين. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على دعمنا لاقتراح المبعوث الخاص الداعي إلى نقل إدارة ميناء الحديدة إلى لجنة تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو حل يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في الحد من التوترات بين الطرفين ويمكن أن يشكل نقطة انطلاق لتسوية النزاع الذي أدى إلى فقد العديد من الأرواح البشرية.

وتشكل الحالة الإنسانية أيضا مصدرا مستمرا للقلق بالنسبة لوفد بلدي. نحن نشجب بشكل خاص الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما خدمات الإمداد بالمياه، التي تهدد الجهود المبذولة لمنع تفشي وباء الكوليرا من جديد في اليمن. وفي

مواجهة هذه الحالة التي تنذر بالخطر، يدعو وفد بلدي الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس واحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونكرر دعوتنا إلى تهدئة حدة القتال التي من شأنها أن تتيح إمكانية وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى المدنيين في اليمن في ميناء مدينة الحديدة وفي كل منطقة من البلد.

وتؤكد كوت ديفوار مجددا على اعتقادها بأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل عن التوصل لتسوية سياسية للأزمة في اليمن. ولذلك ندعو جميع الأطراف المعنية مرة أخرى إلى وقف الأعمال العدائية والالتزام بصورة بناءة بالتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة من أجل إنهاء حالة الجمود التي يعاني منها البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص إلى اليمن لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي منح زخم جديد لإجراء حوار سياسي في البلد.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تهنئ المملكة المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن. ونشكر السويد على عملها ورئاستها لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. كما تعرب الصين عن امتنانها للمبعوث الخاص مارتن غريفيثس، والمدير جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ما برح النزاع في اليمن مستمرا لأكثر من ثلاث سنوات، ولا تزال المفاوضات السياسية متوقفة منذ نحو سنتين. ولا تزال الحالة هناك تؤثر بشكل عميق على السلام والأمن الإقليميين. وقد أدى تصاعد النزاع في الحديدة ومناطق أخرى، وزيادة مخاطر المجاعة وتفشي الكوليرا، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في البلد. هذه حالة لا يمكن للشعب اليمني تحملها ولا يمكن أن تقبل بها بلدان المنطقة والمجتمع الدولي عموما.

إن السبيل الأساسي لتحقيق سلام دائم في اليمن هو من خلال تسوية سياسية. وما برح المبعوث الخاص مؤخرا يشارك عن كثب مع الأطراف اليمنية وبلدان المنطقة في ظل الجهود الدبلوماسية التي يبذلها والعمل الذي يضطلع به دون كلل للحيلولة دون تطور الحالة في الحديدة إلى أزمة أكبر. ونؤيد جهود الوساطة المكثفة التي يبذلها لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات ودفعهم إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى السعي لإيجاد تسوية سياسية وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في اليمن في أقرب وقت ممكن. سيقوم المبعوث الخاص بتنظيم ورئاسة اجتماع في جنيف في أيلول/سبتمبر سيكون مفتوحا أمام جميع الأطراف اليمنية وسيشكل فرصة هامة لتحقيق السلام في اليمن. ونؤيد الجهود التي يبذلها في هذا الصدد، ونأمل أن تبدي جميع الأطراف في اليمن حسن النية وأن تغتنم هذه الفرصة وتسعى بشكل جاد لمعالجة الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، وكسر الجمود دون تأخير، وتستأنف حقا المفاوضات السياسية في اليمن. وينبغي للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة المساعدة عن طريق تقديم الدعم البناء.

إن اليمن يعاني حاليا من حالة إنسانية متردية. وينبغي لأطراف النزاع أن تتخذ خطوات لضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبصورة آمنة ودون عوائق، وأن توفر الظروف المفضية لتخفيف حدة الحالة الإنسانية. وتعارض الصين أي عمل يستهدف المدنيين أو يوسع نطاق النزاع أو يفاقمه، وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف مساعدته الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب اليمني. قبل وقت ليس ببعيد، في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية الذي عقد مؤخرا، أعلن الرئيس الصيني شي جينبينغ عن تقديم مبلغ ٦٠٠ مليون يوان أخرى، أو ٨٨ مليون دولار، معونة لشعوب اليمن وسورية والأردن ولبنان دعما لعمليات التعمير والأعمال الإنسانية على الأرض.

تدعم الصين سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه. ونحث جميع الأطراف في اليمن على العمل عن طريق الحوار والتفاوض على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني في اليمن من أجل التوصل إلى حل شامل للجميع في أسرع وقت ممكن. والصين على استعداد للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في دعم عمل المبعوث الخاص وستواصل الاضطلاع بدور بناء في تيسير التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة اليمن.

السيدة سامسون (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن يؤكد لكم ولفريقكم دعمنا. كما نود أن نشكر السويد على قيادتها الممتازة لأعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه. وأود أن أعرب عن خالص شكرنا لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، المبعوث الخاص مارتن غريفيثس، وجون غينغ، المدير في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. مع استمرار القتال في اليمن، تغرس إحاطتيهما الإعلاميتين فينا شعورا قويا بالإلحاح.

سيركز بياني على ثلاثة جوانب، هي: أولا، العملية السياسية، بما في ذلك الحالة في الحديدة؛ ثانيا، العواقب الإنسانية للنزاع؛ ثالثا، قلقنا إزاء عدم احترام القانون الدولي الإنساني في اليمن.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، لا تزال مملكة هولندا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الأعمال العدائية داخل ميناء ومدينة الحديدة وحولهما وأثر هذا التصعيد على آفاق المفاوضات. نحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للتوصل إلى حل سلمي في الحديدة، فضلا عن النزاع اليمني الأوسع نطاقا، ونؤيد الدعوة التي وجهها إلى الأطراف. ونحث جميع الأطراف على التعاون البناء مع المبعوث الخاص دون شروط مسبقة، ونتوقع منهم جميعا الالتزام الكامل بالعملية التي تيسرها الأمم المتحدة من خلال المشاركة في المشاورات في جنيف في أوائل أيلول/سبتمبر، على نحو ما ذكر السيد غريفيثس للتو. كما نؤيد دعوته إلى جميع الأطراف لتهيئة بيئة مواتية لعقد هذا الاجتماع، ووقف التصعيد في الحديدة.

من غير المحتمل أن يدوم اتفاق سياسي إن لم تتم معالجة المظالم المحلية والانقسامات الإقليمية. ومن ثم، يجب أن تكون العملية السياسية شاملة للجميع، ونرحب بالالتزام الذي أعرب عنه المبعوث الخاص للتو في هذا الصدد. يجب أن تضم العملية السياسية الشاملة للجميع طائفة واسعة من الجماعات اليمنية، مع المشاركة الفعالة للنساء والشباب والمجتمع المدني. ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة العمل معهم، ونتطلع إلى المزيد من المعلومات بشأن هذا في الإحاطات الإعلامية المقبلة.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نردد الشواغل التي أثارها السيد غينغ، المدير في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في إحاطته بشأن آثار اقتتال طويل للسيطرة على مدينة وميناء الحديدة.

ويتوقع أن تكون العواقب الإنسانية بالنسبة لسكان مدينة الحديدة وخيمة. وينطبق الأمر نفسه على سكان شمال اليمن، الذين يعتمد وجودهم ذاته على الواردات الإنسانية والتجارية عبر ميناء الحديدة.

وتماشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في آذار/مارس (S/PRST/2018/5)، ندعو إلى الفتح الكامل والمستدام لمينائي الحديدة والصليف، فضلا عن توزيع الإمدادات دون عوائق في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الوصول إلى السفن التي تحمل الحاويات والوقود، على النحو الذي تيسره آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة. إن استخدام الألغام البحرية حول الميناء والهجمات التي يقوم بها الحوثيون على السفن التجارية، يسهم في زيادة مخاطر الشحن للأغراض التجارية والإنسانية، ونحن ندين هذه الممارسات. وكلما طال أمد الغموض الذي يكتنف مستقبل الحديدة، قلّ استعداد جهات الشحن التجارية لإيصال

المواد إلى اليمن. لا توجد خطة بديلة مجدية في حالة تعرض ميناء الحديدة لمزيد من المخاطر.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة: أهمية احترام القانون الدولي الإنساني. شهدنا في الأسابيع الأخيرة ارتفاعا في عدد الإصابات بين المدنيين، ويعزى ذلك في معظمه إلى القتال حول الحديدة، وكذلك في عدن وتعز وصعدة. إن التزامات جميع الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني واضحة، وإننا ندعوهم مرة أخرى، كما فعل مجلس الأمن مرارا وتكرارا، إلى احترام هذه الالتزامات بصورة كاملة. وفي هذا الصدد، ندين استمرار الحوثيين في إطلاق القذائف التسيارية على الأهداف المدنية. ومن بواعث القلق بنفس القدر الغارات التي وقعت مؤخرا على المرافق الصحية ومرافق الصرف الصحي، بما في ذلك الغارة التي تم الإبلاغ عنها اليوم على سوق للأسماك ومستشفى الثورة في الحديدة. إن الأضرار التي لحقت بنظام الصرف الصحي الهش في الحديدة يمكن أن تؤدي إلى تفشي الكوليرا على الفور، كما أكدت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في بيانها يوم الأحد. وعلى جميع الأطراف التزام بحماية الهياكل الأساسية المدنية والعاملين في المجال الإنساني. يواصل المجتمع الإنساني العمل في ظروف متزايدة الصعوبة، ولذلك فإنه يستحق منا الثناء والدعم والحماية.

وفريق الخبراء البارزين المعني باليمن مكلف من قبل مجلس حقوق الإنسان بإجراء دراسة شاملة لجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحديد المسؤولين عنها. ونكرر التأكيد على دعوتنا جميع الأطراف إلى أن تواصل العمل مع الفريق، وأن توفِّر له إمكانية الوصول دون عوائق. ومع احتدام الصراع، يظل عمله أكثر أهمية من أي وقت مضى.

في الختام، ندعو جميع الأطراف إلى تحمل المسؤولية والمشاركة بصورة بناءة مع المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى اتفاق. ونحن على استعداد لدعم العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، والتي لا تزال السبيل الوحيد لإيجاد حل سلمي مستدام للأزمة في اليمن.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أولا أن أشكر وفد السويد على قيادتها خلال رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه. وأود أيضا أن أتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، ولوفد بلدكم كل التوفيق والنجاح خلال فترة رئاستكم، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي. نشكر السيد مارتن غريفيثس، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، ونؤيد اقتراحه إجراء مشاورات بين الأطراف في جنيف. كما نشكر السيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية الشاملة، التي قدمت توضيحا حسن التوقيت للغاية لحقيقية وصعوبة الحالة التي تواجه اليمن.

لقد تابع وفد بلدي مع القلق التطورات في اليمن منذ بداية النزاع، الذي أودى بحياة عدد كبير من البشر وتسبب في تشريد الآلاف، الأمر الذي أدى إلى أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل وعرضت للخطر استدامة حياة ٢٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، منهم أكثر من ٨,٤ ملايين شخص، بينهم أطفال ونساء، يعانون من حالة خطيرة جدا تتمثل في حاجتهم الملحة إلى إمدادات غذائية. نحن نتشاطر القلق الذي أعرب عنه أعضاءُ المجلس الآخرون إزاء الهجمات التي وقعت اليوم على سوق ومستشفى قريب وأودت بأرواح بشرية.

وما برحت المنظمات الإنسانية تحذرنا من الحالة الإنسانية المأساوية في اليمن. بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، وخاصة الآن، في أعقاب أحدث الهجمات على مدينة الحديدة الرئيسية، فإن البلد بأكمله أقرب إلى المجاعة أكثر من أي وقت مضى. وكل هذا يجري فيما تتفشى الكوليرا بصورة أكبر. تقول منظمة الصحة العالمية إن الحديدة قد سجلت أعلى عدد من

حالات الاشتباه بالكوليرا منذ بدء التفشي الأصلي للمرض في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، نرحب بالإسهامات المثيرة للإعجاب التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية، ولا سيما بالنظر إلى أنه كان عليهما تقديم المزيد من اللوازم الطبية والخدمات الحيوية. وفي مواجهة هذه الحالة الحرجة، نشعر بالقلق على ٣ ملايين من المشردين داخليا الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم بسبب النزاع. وفي هذا الصدد، نحض مجلس الأمن والأطراف المعنية على بذل جهود متضافرة لتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، من أجل المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في اليمن.

يشكل جمود الحالة السياسية في اليمن مصدر قلق بالنسبة لغينيا الاستوائية إن النزاع العسكري محتدم، والخطوات المتخذة في العملية السياسية ليست بكافية، والحالة الإنسانية لا تزال تتدهور، ولذا من المهم أن تفهم الأطراف المتورطة في الأزمة أن عملية سياسية تجري من خلال الحوار المباشر والصريح والشامل للجميع هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم لهذه الحالة الخطيرة.

ولذلك، فإن وفد بلدي لا يزال يرحب بالنهج الذي حدده السيد غريفيثس للمجلس في ١٨ حزيران/يونيه، والذي لم يطلعنا على التطورات بشأن الحديدة فحسب، بل وحدد أيضا إطارا لاستئناف المفاوضات السياسية التي ستسترشد بمجموعة من المبادئ على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والتي ينبغي أن تشمل مجموعات من الجنوب، والمجتمع المدني والنساء، فضلا عن المناقشات التي تهدف إلى معالجة القضايا السياسية والأمنية كجزء من صفقة واحدة.

وأخيرا، ندعو إلى حل النزاع عن طريق المفاوضات، وليس الأسلحة. إننا نحيي ونقدر عمل مجلس الأمن، الذي لا يزال، على الرغم من الصعوبات، يضع استراتيجيات لاستعادة السلام والاستقرار في اليمن.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل. كما أود أن أشكر وفد السويد على قيادة المجلس خلال شهر تموز/يوليه بطريقة مثالية. وأود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيثس، والسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

أود أن أبدأ باغتنام هذه الفرصة للإعراب عن أسمى آيات التقدير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الدولية الذين يواصلون تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الشعب اليمني في ظروف صعبة للغاية.

وتؤيد بولندا بشكل كامل الإطار الذي حدده المبعوث الخاص للحوار السياسي في اليمن. وندعو مرة أخرى إلى استئناف عملية سياسية شاملة للجميع بين الأطراف اليمنية بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ونرحب بأنه من المقرر عقد الجولة الأولى من المفاوضات في جنيف في أيلول/سبتمبر. يجب على أطراف النزاع التوقف عن الانخراط في أعمال العنف والامتناع عن اتخاذ مزيد من الإجراءات التي قد تؤدي إلى المزيد من التشرد والخسائر في الأرواح وإلحاق الأضرار بالهياكل الأساسية المدنية والإنسانية وتعطيل إمكانية الوصول الإنساني والتجاري.

يجب على جميع الأطراف وأصحاب المصلحة الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين. ويتعين

وضع الأطفال بشكل خاص تحت حماية خاصة من فظائع الحرب.

لقد تلقينا ببالغ القلق تقارير عن ضربات جوية في الحديدة في الساعات القليلة الماضية، بما في ذلك الهجوم على مستشفى المدينة الرئيسي وسوق السمك. ونشعر بالجزع جراء تصاعد أعمال العنف، مما يزيد من التكلفة الإنسانية للنزاع ويمثل خطرا حقيقيا على احتمال إجراء محادثات سلام. ونكرر دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص لإيجاد حل للحالة التي تشهدها الحديدة ونحث الأطراف على المشاركة والعمل معه بشكل بنّاء لإظهار المرونة. ونتوقع من المعنيين بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى حل وسط بشأن إدارة المدينة ومينائها. وسيكون من الضروري منع هجوم شامل على الحديدة، والذي من شأنه أن يزيد من تدهور الوضع الإنساني، ليس فقط في المدينة نفسها، ولكن في جميع أنحاء البلد.

ونحيط علما بالتفريغ الناجح لثلاث بواخر، محملة بالمواد الغذائية والوقود في الحديدة في الأسابيع الأخيرة. ومع ذلك، فإن ذلك غير كاف ببساطة لتوفير المساعدة المنقذة للحياة لـ ٢٢ مليون يمني. لذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ضمان عمل جميع موانئ اليمن بكامل طاقتها. ومن الأهمية بمكان ضمان الوصول بدون عائق إلى عمليات التسليم الإنسانية في جميع أنحاء البلد. ويجب ضمان وصول الأفراد العاملين في المجالين الإنساني والطبي إلى المحتاجين داخل مدينة الحديدة والمناطق المحيطة بها، وضمان المرور الآمن لأولئك الذين يرغبون في مغادرة المدينة.

دعوني أختتم بالإشارة إلى أنه لا وجود لأي حل عسكري للنزاع في اليمن. وأكرر تأكيد دعم بولندا القوي للمبعوث الخاص مارتن غريفيثس، والجهود التي يبذلها لإيجاد حل سياسي شامل لهذا النزاع المأساوي.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين اغتنام هذه الفرصة لأهنئكم سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أهنئ السويد على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي. ونشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيثس على إحاطته الإعلامية المفيدة وعلى جهوده الدبلوماسية المستمرة لتسهيل التوصل إلى حل سلمي للأزمة اليمنية. ونحن ممتنون أيضا للمدير جون غينغ على إحاطته الإعلامية. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص ودبلوماسيته المكوكية مع الطرفين. ومن المشجع حقاً تمكنه من إجراء مناقشات إيجابية وبناءة معهما. ونأمل أن تسفر المناقشات القادمة في جنيف عن نتائج إيجابية. ونؤيد مساعيه الدبلوماسية وإطار التفاوض الذي وضعه الذي يعطي الأولوية لمعالجة مسألة الحديدة كخطوة أولى لاستئناف الحوار السياسي. ونشجع الطرفين على مواصلة انخراطهما البناء مع المبعوث الخاص.

وفي هذه الأثناء، نلاحظ أن ميناء الحديدة لا يزال مفتوحًا وعاملاً وأن الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني مستمرون في تقديم المساعدات. ومع ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية مقلقة، ونشعر بالقلق جراء التقارير المتعلقة باحتمال التفشي الجديد للكوليرا بسبب تصاعد العنف. إن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية أمور تبعث على القلق، وكذلك الهجمات على ناقلات النفط التي تمر عبر مضيق باب المندب، لأنها تنطوي على آثار خطيرة على سلامة وأمن السفن التجارية التي تمر عبر هذا الممر البحري الرئيسي. إننا نتطلع إلى مناقشة التقارير والتحديثات ذات الصلة لفريق الخبراء المعني باليمن بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل على مستوى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أخيرا، نتفق جميعا على الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة في اليمن، وبفضل جهود المبعوث الخاص، يبدو أن هناك

فرصة سانحة يجب أن نستفيد منها لاستئناف المحادثات الجادة. ولهذا السبب، نعتقد أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يواصل دعمه لضمان نجاح جهوده. هذه هي الطريقة الوحيدة لحل الأزمة اليمنية وإنهاء معاناة شعبها.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك نحن أيضا الآخرين تهنئة المملكة المتحدة بتوليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، ونعرب عن تقديرنا لوفد السويد على قيادته الناجحة لأعمال المجلس في شهر تموز/يوليه. كما أشارك الآخرين شكر المبعوث الخاص غريفيثس ومدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على المستجدات الواضحة والشاملة، ونشيد بهما على ما بذلوه من جهود لإيجاد حل سياسي وإنساني لليمن. وتتابع كازاخستان عن كثب التطورات الأخيرة وتود أن تتناول النقطتين التاليتين.

أولا، على الصعيد السياسي، نلاحظ أهمية مواصلة السعي إلى تحقيق السلام الدائم، ومنع نشوب النزاعات وحلها من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، بما في ذلك تدابير بناء الثقة، من خلال تحقيق الثقة التي يمكن أن تجمع الأطراف حول الهدفين المشتركين المتمثلين في السلام والتنمية. إننا نتابع عن كثب الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة مؤخرا في صنعاء والرياض لإقناع الطرفين المتحاربين بالعودة إلى المفاوضات الصعبة التي تشتد الحاجة إليها. ومما لا شك فيه أن التحركات الدبلوماسية التي قادها السيد غريفيثس ساعدت في منع الغزو العسكري الشامل لمدينة الحديدة. كما أنها سهلت تفاوض الطرفين المتحاربين بشأن صفقة محتملة قد تسمح للمقاتلين بالمغادرة. ومع ذلك، أفادت المرافق الصحية المحلية في منتصف تموز/يوليه أنه قد أصيب حتى الآن حوالي ٣٢٨ شخصا وقتل ما يناهز ٥٠ شخصا خلال القتال. وتؤيد كازاخستان جهود البلدان والأطراف المهتمة بالتوصل إلى مسار سياسي من خلال المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية كاملة وعادلة، بما في ذلك في المشاورات السياسية المقبلة في جنيف في شهر أيلول/سبتمبر. وهذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يحافظ على سيادة واستقلال ووحدة اليمن وتحقيق مصالح وتطلعات شعبه.

ثانيا، فيما يتعلق بالبعد الإنساني، نعرب عن تأييدنا للنداءات المتكررة التي أطلقتها الأمم المتحدة لجميع الأطراف بحماية أرواح المدنيين، ومنع الوفيات والإصابات، والسماح بحرية الحركة وحماية المستشفيات والعيادات والمدارس، وفقا للمبادئ الدولية. القانون الإنساني وحقوق الإنسان. ولذلك، نلاحظ ونرحب بالجهود المنسقة لأصحاب المصلحة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ودول الخليج، لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان الحديدة. وتحيي كازاخستان العمل المتفاني للشركاء في المجال الإنساني الذين يقدمون الغذاء والمياه ومستلزمات الطوارئ والنقود والرعاية الصحية. ولسوء الحظ، لا يزال ٢٢ مليون شخص، أي ٧٥ في المائة من السكان اليمنيين بحاجة إلى الحماية من سوء التغذية والكوليرا والأمراض الأخرى التي قتلت أو أصابت آلاف المدنيين. ونتشاطر، شأننا شأن الآخرين، شواغل السلطات الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة أن أشهر الصيف الحارة يمكن أن تصاعد بسرعة انتشار الكوليرا، التي أصابت أكثر من مليون شخص في العام الماضي. وعلى هذا الأساس، فإننا نعرب عن الأمل في عدم استهداف الهياكل الأساسية الصحية الحرجة، ولا سيما مراكز الصحة الإنجابية ومرافق الصرف الصحي والمحطات التي توفر المياه للسكان. ولذلك، فإننا نعتقد أنه سيكون من المفيد للغاية إنشاء منطقة لإزالة التصعيد حسب الاقتضاء، من أجل الحد من التوترات العسكرية. وهذا بدوره سيخفف من الأزمة الإنسانية.

أخيرا، تؤيد كازاخستان تأييدا تاما الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد غريفيثس والأطراف المعنية الأخرى للتوصل إلى حل سياسي شامل من أجل إنهاء النزاع في اليمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أشكر أولا وقبل كل شيء السيد غينغ على إحاطته الإعلامية. لقد سمع كلمات التقدير اليوم من أعضاء المجلس إليه وعن فريقه على كل ما يفعلونه، وأود أن أضيف صوت المملكة المتحدة إلى هؤلاء. وسنواصل صرف أكثر من ٢٠٠ مليون دولار لشعب اليمن لدعم جهوده.

وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص على جهوده الهائلة فضلا عن جهود فريقه. ويحدوني الأمل في أن تؤدي الوحدة القوية التي سمع عنها في المجلس اليوم إلى حفز الجهود المبذولة في هذه المسألة والمضي بها قدما.

وأرى أنه كان جيدا جدا أن أعربنا جميعا عن شعورنا بالقلق إزاء التقارير التي استمعنا إليها اليوم بشأن الهجوم على أحد المستشفيات وعلى سوق السمك. وهناك تأكيد قوي جدا من أعضاء المجلس على ضرورة التقيد بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. وأعتقد أن ذلك أمرا لا لبس فيه من جانب المجلس. وتؤيد المملكة المتحدة ذلك الموقف بطبيعة الحال.

وكانت هناك أيضا إدانة قوية للهجمات التي شنها الحوثيون على ناقلة النفط التابعة للمملكة العربية السعودية، وللهجمات الأخرى في البحر الأحمر، علاوة على الإعراب عن القلق إزاء شحنات الأسلحة القادمة عبر البحر الأحمر. وأعتقد أننا نتطلع جميعا إلى التقرير المقبل لفريق الخبراء المعني باليمن. ودعا المجلس الحوثيين إلى العمل مع المبعوث الخاص وإلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بالرغم من الإشادة بالتزامهم بوقف الهجمات في البحر الأحمر. وأعتقد أننا جميعا نرى أنه قد حان الوقت للانتقال إلى المرحلة التالية.

وأُعرب أيضا عن تقديم الدعم غير المشروط للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، فضلا عن الأمل في أن تمكّن محادثات جنيف المقرر عقدها في ٦ أيلول/سبتمبر من إطلاق عملية فعالة حقا. وبوسع المبعوث الخاص أن يعوّل على دعم جميع أعضاء المجلس في توحيد جهوده وتحقيق الزخم اللازم للجهود التي أطلقها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد بن مبارك (اليمن): في البداية، اسمحوا لي سعادة السفيرة كارين بيرس، أن أهنئكم على توليكم لرئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر، وأن أعبّر لكم عن خالص أمنياتي لوفد المملكة المتحدة الموقر بالتوفيق والسداد اللذين عهدناهما دوما من جانبهم، وأن أتقدم بالشكر الجزيل لإتاحتكم الفرصة لنا للحديث أمام مجلسكم الموقر للمرة الأولى منذ تكليفي من قبل فخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصر هادي للعمل سفيرا مفوضا فوق العادة وممثلا دائما للجمهورية اليمنية لدى الأمم المتحدة.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الأمين وإلى مبعوثه الخاص لليمن، السيد مارتن غريفيث، على الجهود الصادقة التي ما انفك يبذلها منذ توليه منصبه كمبعوث خاص للأمين العام إلى اليمن للتوصل إلى سلام مستدام في اليمن.

وباركت الحكومة اليمنية ودول تحالف استعادة الشرعية في اليمن ومنذ بداية العملية العسكرية في محافظة الحديدة، جهود المبعوث الخاص الساعية لإيجاد حل سلمي يجنّب مدينة الحديدة وكافة المدن اليمنية الأخرى التي تخضع لسيطرة مليشيات الحوثي العمل العسكري، وبما يضمن عدم استغلال معاناة أهلها من قبل مليشيات الحوثي لارتكاب مزيد من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، واستخدامها كمنصة لتهديد الأمن والملاحة الدولية. بل وتجاوبت مع نداءاته المتكررة ومن خلفه المجتمع الدولي لتهدئة القتال في الساحل الغربي. والجدير بالإشارة أنه في

الوقت الذي يبذله فيه المبعوث الخاص هذه الجهود لاستئناف عملية السلام في اليمن، تقوم المليشيات بالتحشيد العسكري وحفر الأنفاق واستغلال الفرصة لشن هجمات مضادة على أبناء شعبنا اليمني بل وتهديد خطوط الملاحة الدولية.

كما تفاعلت القيادة السياسية والحكومة اليمنية بإيجابية مع الإطار العام للخطة التي قدمها المبعوث الخاص طالما اعتبرت المرجعيات الثلاث المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)) أساسا لأي مشاورات أو مفاوضات لعملية السلام في اليمن. وقد قدمت حكومة بلدي ملاحظاتها المكتوبة للمبعوث الخاص في هذا الصدد.

لقد كان ولا زال خيار الحكومة اليمنية هو السلام الشامل والمستدام القائم على أساس استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب وعودة الأمن والاستقرار. إلا أن ذلك لن يتحقق فقط بالتعبير عن جهود المبعوث الأممي الرامية لبدء الحوار، وإنما بالمزيد من الضغط السياسي على مليشيات الحوثي الانقلابية، وبرسائل واضحة لا لبس فيها من قبل مجلسكم الموقر بأن المجتمع الدولي لن يسمح باستمرار معاناة اليمنيين واختطاف الدولة وتهديد الملاحة الدولية، وبأنه قد آن الأوان للانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وإلا فسيبقى الحل رهينا لمعادلات الأرض طالما سُمح لهذه المليشيات بأن تسيطر على مناطق حيوية في الجغرافيا اليمنية تحت مبررات واهية، وهو ما سيطيل من أمد النزاع ومن معاناة المدنيين في جميع أنحاء اليمن. وإن ما يجري يوميا من قصف عشوائي من قبل المليشيات على المدن الآهلة بالسكان في تعز ولحج والجوف ومأرب والبيضاء، بالإضافة إلى أعمال قصف المدنيين وأغلبهم من النساء والأطفال وخاصة في تعز، إنما هي أعمال يجب إدانتها ومحاسبة منفذيها وعدم السماح لهم بالاستمرار بتلك الأعمال التي تعدُّ شكلا من أشكال الإبادة الجماعية، ناهيك عن تحويل الحبيبة صنعاء إلى سجن كبير أُطلقت فيه أيدي ما يعرف بالمشرفين للنهب والسجن والقتل لكل من يخالفهم، لا سيما بعد انتفاضة كانون الأول/ديسمبر الأخيرة.

إن استمرار السماح لهذه المليشيات بالسيطرة على مناطق استراتيجية في اليمن تشن منها هجمات على خطوط الملاحة البحرية الدولية أمر يستدعي الوقوف إزاءه بحسم من قبل مجلسكم الموقر.

وإن الهجوم الأخير على ناقلتي النفط التابعتين للشركة الوطنية السعودية للنقل البحري وزراعة المئات من الألغام البحرية التي تستهدف السفن والصيادين اليمنيين وتضر بالبيئة البحرية، ما هو إلا مثال من أمثلة لا حصر لها تتعمد فيها مليشيات الحوثي المدعومة من إيران الإضرار بمصالح اليمن ودول المنطقة والعالم أجمع في سلوك تنتهجه لفرض مشروعها الطائفي برعاية ودعم من إيران.

لقد أثبت فريق الخبراء المعني باليمن، والممتدة ولايته وفقا للفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن ٢٤٠٢ (٢٠١٨) بما لا يدع مجالا للشك مسؤولية مليشيات الحوثي عن الهجوم على السفينتين السعودية والتركية في ٣ نيسان/أبريل و ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨. وإن هذه الأعمال تمثل خرقا للقانون الدولي الإنساني وتسهم في تدهور الأمن في المنطقة ولها تأثير سلبي على دخول الشحنات التجارية ووصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن. كما لا يخفى على أحد الهجمات التي تشنها هذه المليشيات دون توقف أو هوادة على المدن المكتظة بالسكان في المملكة العربية السعودية باستخدام الصواريخ الإيرانية في مخالفة واضحة وتحدٍ صارخ لكافة الأعراف والقوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)) والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بالدعاوى الواردة اليوم عن وقوع انفجار قرب مستشفى الثورة في الحديدة، فإن التحالف العربي قد أعلن اليوم أو الآن أنه لم تكن هناك أي عمليات عسكرية للتحالف في هذه المنطقة، ولم تكن للتحالف أهداف فيها، وأنه ستجرى التحقيقات اللازمة.

إن الحكومة اليمنية، المعترف بها دوليا، وكحكومة منتخبة، لتؤكد بأن أية جهود تبذلها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص، لا بد وأن تحترم صلاحياتها الدستورية وشرعية أجهزتها كونها صاحبة الحق في إدارة المؤسسات الحكومية والمحافظات اليمنية دون استثناء وفقا للقانون، وما عدا ذلك يعتبر إخلالا بالمرجعيات العامة والأعراف الدولية، ووسيلة لتمكين المليشيات وسلطات الأمر الواقع على رقاب الشعب اليمني.

إن هذه المنظومة الأممية، وتحت مظلة مجلسكم الموقر، تشرف على مشاورات السلام وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

وخلال السنوات الثلاثة الماضية، وفي كل محطة من محطات محادثات السلام، سعت الميليشيات، وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع، إلى تقويض جهود السلام بافتعال أزمات ووممارسات تعطيلية. وهو ما حذرت منه الحكومة اليمنية مرارا وتكرارا، ويعلم مجلسكم الموقر كم كنا قريبين من تحقيق تقدم كبير في مسار السلام في مشاورات الكويت، لولا تعنت الميليشيات ورفضها التوقيع في اللحظات الأخيرة.

وعليه، ومن وحي التجارب السابقة وحرصا منا على إنهاء معاناة أبناء شعبنا وإيمانا منا بأن الحل السياسي هو الحل الأفضل والأقل كلفة، فإننا نؤكد أن أي مشاروات لا تستند على إنهاء الانقلاب وتطبيق القرارات الدولية وتمكين السلطة الشرعية من مزاولة مهامها تجاه كافة أبناء شعبها وفي كافة المناطق وبما يقود للعودة إلى العملية السياسية التي توقفت بفعل الانقلاب، هي مجرد مناقشات ستعمل على تعقيد المشهد وستفرغ مشاورات السلام من أهدافها الحقيقية.

كما نؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لإجراءات بناء الثقة التي سبق وأن تم الاتفاق عليها في مشاورات بييل، سويسرا، مع التركيز على الجانب الإنساني، كالإفراج عن المعتقلين والأسرى وضمان تدفق المعونات الإنسانية دون أي تدخل أو عرقلة من قبل المليشيات التي تعمل على مصادرتها وعرقلة وصولها وتوظيفها في التحشيد العسكري،

والتوقف عن زرع الألغام الذي يمثل جريمة تكشف العبث الحوثي الإيراني في تفخيخ مستقبل أبنائنا والتوقف عن إرسالهم إلى جبهات الموت تحت شعارات ومعلومات مضللة. إن نجاح أي مشاورات قادمة لن يتحقق إلا بالتركيز على التخفيف من المعاناة في الجوانب الإنسانية، ثم تنفيذ الجوانب الأمنية والاتجاه بعدها نحو المسارات السياسية، على التوالي.

تستمر المعاناة الإنسانية في اليمن ويتدهور الوضع يوميا في كارثة إنسانية غير مسبوقة في القرن الحادي والعشرين بسبب حرب تغذيها أجندة خارجية تستخدم هذه الميليشيات لتحقيق أهدافها في المنطقة. لقد أثبتت كافة تقارير الأمم المتحدة، بما لا يدع مجالا للشك، أن من يسرقون ثروات ومقدرات شعبنا ويعرقلون وصول المساعدات الإنسانية، بل ويمنعون موظفي الأمم المتحدة من ممارسة أعمالهم بحرية ومساحة كاملتين هم من يقاتلون رعبا اليوم خوفا من فقدان سيطرتهم على المنفذ الرئيسي لهذه الموارد.

لذا، تطلب حكومة بلدي من المنظمات الدولية العاملة في اليمن أن توسع نشاطاتها في كافة مناطق اليمن، فهناك خمسة مراكز إغاثية في اليمن، لكل واحد منها منافذ برية وبحرية وجوية يمكن استخدامها من قبل هذه المنظمات في العمل الإغاثي. إن لامركزية العمل الإغاثي سوف تحقق كفاءة في استخدام الأموال وفاعلية في لإنجاز الأهداف الإغاثية، كما ستحقق عدالة الوصول إلى كافة المحتاجين والمتضررين في كافة محافظات الجمهورية.

ولا يسعنا ونحن نتناول الجهود الدولية لمواجهة الكارثة الإنسانية إلا الإشادة بالجهود الصادقة المبذولة من قبل السيد مارك لوكوك وفريقه وكافة المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في اليمن. كما نشيد بالدول المانحة التي أوفت بالتزاماتها تجاه خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام ٢٠١٨، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت الشقيقة. كما ندعو بقية الدول المانحة للوفاء بالتزاماتها.

ستبذل حكومة بلدي كل الجهود والتنازلات الممكنة من أجل السلام المستدام، ما خضنا هذه الحرب إلا بعد أن فرضت علينا وبعد أن انقلبت الميليشيات على الدولة وكافة مؤسساتها، وهو أمر لم ولن يقبل به اليمنيون ولو واجهوه منفردين، وستتحمل هذه الميليشيات وحدها المسؤولية الكاملة عن كل ما يترتب على عدم تعاطيها مع القرارات الدولية.

أختم بالقول، وقد سئلت مؤخرا من قبل أحد المسؤولين الغربيين، لماذا لا نرى موجات من الهجرة الجماعية لليمنيين كما نراها في بقية الدول التي تعيش نزاعات مماثلة، فقلت له، فضلا عن ارتباط الإنسان اليمني الجذري بأرضه، فإن ما يبقي اليمنيين هو تعلقهم بالأمل وإيمانهم بمشروعهم الوطني الجامع الذي يرونه قريب المنال. فلا زال الأطفال في بلدي يحلمون بغد مشرق يعيد البسمة إلى وجوههم، ولا زالت الأمهات تتضرع في كل صلاة بأن يعم السلام والأمن والاستقرار في كل أرجاء. فلا تخيبوا رجاءهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيثس للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد غريفيثس (*تكلم بالإنكليزية*): إنني في غاية الامتنان لجميع أعضاء المجلس ولممثل حكومة اليمن على ملاحظاتهم. ما أخلص إليه من هذه المناقشة، على نحو ما خلصتم بالتأكيد، سيدتي الرئيسة، عندما تكلمت باسم المملكة المتحدة، هو أن هناك إجماعا على دعم فكرة استئناف المشاورات السياسية لحل هذا النزاع. وأستخلص من ذلك أيضا تأكيدا بأن التركيز الأساسي ينبغي أن ينصب على ذلك.

تكتسي الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة في الحديدة أهمية حاسمة، لا سيما بالنسبة لزملائنا في الوكالات الإنسانية. فهي مهمة بالنسبة لمكتبي حيث يمكن أن تسهم في شعور بالثقة السياسية، أو إذا سارت الأمور في الاتجاه الآخر، يمكن أن تقوض إيجاد الثقة السياسية. لكن هدفي، وأعتقد أنه هدف جميع أعضاء المجلس، وأنا في غاية الامتنان لذلك، هو استئناف المفاوضات السياسية. سوف تكون شاملة للجميع، وأعتقد أن ذلك أيضا يحظى بالدعم، وسوف تنظر في إيجاد حل مستدام، استنادا إلى المرجعيات وإلى قرارات مجلس الأمن. ولا أجد حاجة لأن أكرر لأعضاء المجلس كيف نسترشد بهذه المرجعيات وتلك القرارات. لكنها أيضا ستسترشد بخلاصة ما قيل اليوم، وهو ضرورة إيلاء الاهتمام العاجل لإيجاد حل سياسي مبكر.

يجري تذكيرنا جميعا باستمرار، وقد قال جون ذلك ببلاغة اليوم، بأن التأخير في التوصل إلى حل سياسي يكلف خسائر في الأرواح. الأمر بهذه البساطة. وذلك هو السبب في أننا نمضي بسرعة. أشعر بالامتنان للملاحظات التي أبدتها ممثلة الدائم للولايات المتحدة، التي قالت عن حق أن الوقت قد حان لنبدأ. أشعر تحديدا بذلك الزخم، وأنا ممتن جدا للمناقشة اليوم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيثس على رده على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠